مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

Sobriety and Prudence in Latif al–Adhadah (Smartness of Addition) by Ibn Jama`a, Abu Abdullah Izz al–Din Muhammad ibn Abi Bakr al–Kinani al–Hamawi, then al–Masri (749 AH–819 AH): A Study and Revision.

Dr.Abdullh Hameed Hussin
Univerity of Anbar. College of edcation for humanities
abdullah.hameed@uoanbar.edu.iq/ 07819955444

Abstract: **The author dealt with an issue in the Arabic grammar, namely that of addition. He talked about its secrets, nuances, and charms, as indicated in the introduction. The book is one of the concise books on grammar whereby the author wanted to talk about just one aspect of grammar, which is the addition. Therefore, the book was brief in its pages, yet abundant in its scientific material. Ibn Juma'a wanted to connect between syntax and other sciences such as logic and theology. Hence, we can see in several places that the author tries to clarify the meaning of addition through finding justification in the speakers' expressions and the context of use. This shows his ingenuity in these sciences, an approach adopted by many grammarians. The study was divided into two chapters; the first is the study whereby we talked about two topics. The first addresses the author; his name, autobiography and publications. The second included talking about the book and its content of scientific material, and then the description of the manuscript. The research ends up with sources and references.**

Keywords:- **Addition ,investigation ,group, son , study, sobriety.**

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّةُ البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

الرَّصانةُ والرَّصافةُ فِي لَطائفِ الإضافَةِ

لابنِ جَمَاعةَ، أبي عبدِ اللهِ عزِّ الدِّينِ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ الكنانيّ الحمويّ ثُمَّ المصريّ (٧٤٩هـ-٨١٩هـ) دراسةٌ وتحقيقٌ

أ.م.د. عبدالله حميد حسين/ جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية
abdullah.hameed@uoanbar.edu.iq/ 07819955444

الملخص:

تناولتُ دراسةً وتحقيقًا كتاب (الرَّصانةُ والرَّصافةُ فِي لَطائفِ الإضافَةِ) لابنِ جَمَاعةَ، أبي عبدِ اللهِ عزِّ الدِّينِ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ الكنانيّ الحمويّ ثُمَّ المصريّ (٧٤٩هـ-٨١٩هـ) وهو كتاب اهتم فيه مؤلفه بقضية في علم النحو العربي، وهي مسألة الإضافة، إذ تحدث عن أسرارها ونكتها ولطائفها، كما بين ذلك في المقدمة، وهو من الكتب المختصرة في النحو؛ فالمؤلف أراد في كتابه هذا أن يتحدث عن جانب واحد من جوانب النحو دون سواه، وهو الإضافة ؛ فلذا كان الكتاب مختصرًا في صفحاته، غزيرًا في مادته العلمية. وقد أراد ابن جماعة أن يجمع ويربط بين النحو والعلوم الأخرى، كالمنطق وعلم الكلام، لذا نرى في أكثر من موضع يحاول أن يبين معنى الإضافة، عن طريق الاستدلال بألفاظ المتكلمين والمناطقة، مما يدل على براعته في هذه العلوم، وهذا الأمر اتخذه كثير من علماء النحو منهجًا، وقد تطلب البحث تناوله من جانبين، الأول : الدراسة، وكان أمرها عن طريق المبحث الأول حيث الكلام عن حياة المؤلّف وآثاره، وكذلك منهجه ، ثم وصف النسخة الخطية، وبيان منهجي في التحقيق، مع صور لبداية المخطوط ونهايته. وتضمن المبحث الثاني النص المحقق وما احتوى من مادة علمية، ثم ختام البحث بالمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: (إضافة ، ابن ، تحقيق ،جماعة ، دراسة، رصانة).

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّةُ البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

الرَّصانةُ والرَّصافةُ فِي لَطائفِ الإضافَةِ

لابنِ جَمَاعةَ، أبي عبدِ اللهِ عزِّ الدِّينِ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ الكنانيّ الحمويّ ثُمَّ المصريّ (٧٤٩هـ-٨١٩هـ) دراسةٌ وتحقيقٌ

أ.م.د. عبدالله حميد حسين
جامعة الأنبار كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وسيد الأولين والآخرين ، سيدنا مُحَمَّد الصادق الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد:

فإنَّه لا يخفى على كل ذي بصيرة وطالب علم، ما قدَّمه علماء الأمة من مؤلفات وتصانيف أغنت العربية حتى صارت منارًا يستضاء بنورها على مرِّ القرون، فكم من كتاب أفنوا أعمارهم في تأليفه، فضمنوه عصارة أفكارهم ؛ فخلفوا لنا إرثا نفاخر به الأمم، وتتناقله الأجيال، جيلًا بعد جيل، ويعدّ كتاب: (الرَّصانةُ والرَّصافةُ فِي لَطائفِ الإضافَةِ) للشيخ عزِّ الدِّينِ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ ابن جماعة- رحمه الله – (٧٤٩هـ-٨١٩هـ) من الكتب المختصرة في النحو؛ فالمؤلف أراد في كتابه هذا أن يتحدث عن جانب واحد من جوانب النحو دون سواه، وهو الإضافة، فلذا كان الكتاب مختصرًا في صفحاته، غزيرًا في مادته العلمية، وقد أراد ابن جماعة أن يجمع ويربط بين النحو والعلوم الأخرى، كالمنطق وعلم الكلام، لذا نراه – في أكثر من موضع- يحاول أن يبين معنى الإضافة عن طريق الاستدلال بألفاظ المتكلمين والمناطقة ؛ مما يدل على براعته في هذه العلوم، وهذا الأمر اتخذه كثير من علماء النحو منهجًا، وأخصّ بالذكر منهم المتأخرين، إذ نجدهم يميلون إلى النزعة الفلسفية في بيان المسائل النحوية .

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه بعد المقدمة على مبحثين، المبحث الأول: خاص بالدراسة، والثاني: خاص بالنصِّ المحقق.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

المبحث الأول: الدراسة.

المطلب الأول: ترجمة المؤلف.

أولًا: اسمه ونسبه:

هومُحَمَّد ابن أبي بكر بن عبد العزيز بن مُحَمَّد، أبو عبد الله عز الدين الكنانيّ الحمويّ، ثم المصريّ، الشافعيّ المعروف بابن جماعة[١].

ثانيًا: مولده ونشأته:

ولد ابن جماعة سنة تسع وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة في ينبع (على شاطئ البحر الأحمر)، ثم انتقل إلى القاهرة، وسكنها، وتتلمذ على ابن خلدون وعدد من العلماء الأجلاء، وصَارَ المشَار إليه فِي الديار المصرية في العقليات، والمفاخر بِهِ لعلماء العجم، تخضع لَهُ الرِّجَال وتسلم لَهُ المقاليد، بل هُوَ في ذلك أمة وحده وفضلاء البَلَد كلّهم عِيَال فِيهِ[٢].

ثالثًا: آثاره العلمية:

قال السخاوي: (ونظر في كلِّ فنٍّ حتى في الأشياء الصِّناعية، كلعب الرمح، ورمي النشاب، وضرب السيف والنفط، حتى الشعوذة، حتى في علم الحرف والرمل والنجوم، ومهر في الزيج وفنون الطب)[٣]، وصنف التصانيف الكثيرَة المنتشرة الَّتِي جمع هُوَ أسماءها في جزء مُفْرد يقْضِي الوَاقِف عليه العجب من كثرتها، ولكن ضَاعَ أَكثَرهَا بأيدي الطّلبَة، والموجُود منها النّصْف الأول، وهي :

(إعانة الإنسان على أحكام السلطان)، و (الأمنية في علم الفروسية)، و (المثلث في اللغة) و (النجم اللامع) ، (شرح جمع الجوامع في الأصول)، و(زوال الترح) شرح منظومة، (غرامي صحيح) في مصطلح الحديث، و (درج المعالي في شرح بدء الأمالي)، و (المسعف والمعين) نحو، و(الكوكب الوقاد في شرح الاعتقاد)، و(تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام) رسالة، و (حاشية على شرح الجاربر دي للشافية)، و(حاشية على المغني)، وثلاث حواش على (المطول) و (منتخب نزهة الألبا)، و(مختصر السيرة النبويّة)، و(التبيين) في شرح الأربعين النووية، و (لمعة الأنوار) في التشريح، و(غاية الأماني في علم المعاني)، و (الجامع) في الطب، وغيرها مفقود لم يصل إلينا [٤].

رابعًا: وفاته:

أجمع أصحاب التراجم أنَّ وفاته رحمه الله تعالى في القاهرة(سنة: ٨١٩هـ) تسع عشرَة وَثَمَانِمائَة، وكان سبب وفاته الطاعون .

---

(١) يُنظر : الضوء اللامع: ١٧١/٧-١٧٢، وكشف الظنون:٣٥٩/١، والأعلام:٥٦/٦، وهدية العارفين: ١٨٢/٢-١٨٣.

(٢) يُنظر : المصادر نفسها والصفحات ذاتها.

(٣) الضوء اللامع: ١٧٢/٧.

(٤) يُنظر : الضوء اللامع: ١٧١/٧-١٧٢، وكشف الظنون:٣٥٩/١، والأعلام:٥٦/٦، وهدية العرفين: ١٨٢/٢-١٨٣.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

المطلب الثاني: منهج المؤلِّف

بدأ ابن جماعة بالديباجة المعتادة بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، ثم جعل عنوان المخطوط في اللوحة الأولى، بقوله: سميتها بالرصانة والرصافة في لطائف الإضافة، ثم ذكر مقدمةً عن حقيقة الإضافة، ثم شرع بالحديث عما يتعلق بها وأسرارها ولطائفها وأحكامها، وقد استعمل المختصرات فكانت على النحو الآتي:

١- (وج) ويعني به: وجه. وقد استعمله مرتين في وجه اللوحة الأولى.

٢- (ج) ويعني به: مجموع أو جميعًا، وذكره مرتين في اللوحة الأولى.

٣- (وح) ويعني به: وحينئذ.

وقد اعتمد طريقة التقسيم لزيادة التوضيح بقوله: (فهذا أربعة أقسام)، (فهذان قسمان)، واستعمل كلمة (بحث) عنوانا في أربع مرات؛ ليلفت انتباه القارئ إلى ما بعدها، وقد صاغ أربعة أسئلة وأجاب عليها، مصرحًا عن رأيه بلفظة: (قلت). ويضرب ابن جماعة أمثلة للتوضيح، مبينًاعنوان ثلاث لطائف من لطائف الإضافة.

المطلب الثالث: وصف النسخة الخطية وبيان منهجي في التحقيق، مع صور لبداية المخطوط ونهايته.

أولًا: وصف النسخة الخطية:

يوجد منها – فيما أعلم– نسخة خطية فريدة، وتقع في (أربع لوحات)، مسطرتها (٢٣) سطرًا، وعدد الكلمات في كل سطر: (٩) كلمات، وتحتفظ بها دار الكتب المصرية بالرقم: (٣٤٩)، وقد استعمل الناسخ في هذه المخطوطة خط الرقعة .

ثانيًا: منهجي في التحقيق:

أولًا : اعتمدت في تحقيق النصّ على نسخة خطية فريدة تحتفظ بها دار الكتب المصرية بالرقم: (٣٤٩) واخترتها أصلًا للتحقيق ؛ لأنها نسخة كاملة، ومنقولة عن خطِّ مؤلفها.

ثانيًا: نسخت الكتاب من النسخة التي اعتمدتها أصلًا، وقمت بتحرير النصّ حسب القواعد الإملائية الحديثة، وضبط الألفاظ التي تحتاج إلى الضبط بالشكل .

ثالثا: وضعت خطين مائلين بينهما رقم اللوحة في المخطوط ؛ للدلالة على نهاية كلِّ لوحة من النسخة المعتمدة.

رابعًا: شرحت الكلمات الغامضة في بعض الأبيات، أو التي وردت في الشرح .

خامسًا: عرَّفت بالمصطلحات النحوية وغيرها التي ذكرها المؤلف في الهامش.

سادسًا: وثَّقت النصوص والأقوال التي ذكرها المؤلف من مصادرها ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وما لم أجده وثَّقته من المصادر التي ذكرته .

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

سابعًا: علّقت على المسائل التي تحتاج إلى تعليق.

ثامنًا: عرّفت الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية الواردة في الكتاب.

تاسعًا: ترجمت للأعلام الواردة ذكرها ترجمة موجزة.

عاشرًا: عرّفت بالكتب التي ذكرها المؤلف في مصنفه وأحلتها إلى مؤلفيها.

حادي عشر: التزمت بعلامات الترقيم، وضبطت ما كان محتاجًا إلى ضبط .

ثالثًا: صور لبداية النسخة ونهايتها:

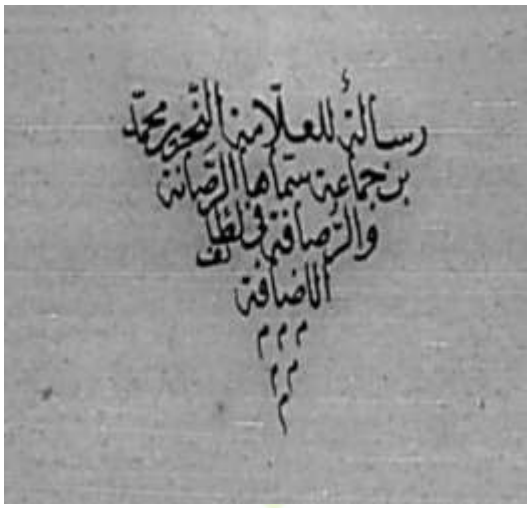
رسالة للعلامة النحوي محمد
بن جماعة سماها الرضائة
والرصافة في لطف
الاضافة

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّةُ البَاحِث للعُلومِ الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

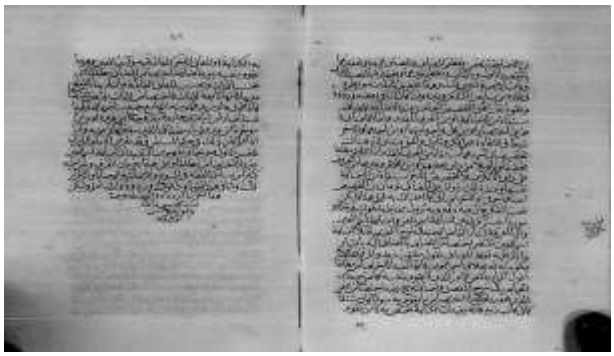

المبحث الثاني: النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

بعدَ حمدِ اللهِ والصلاةِ والسلامِ الأتمَّانِ الأكملانِ[١]على سيّدِنا محمدٍ وآلهِ[٢] وصحبهِ، فهذه[٣] رسالةٌ نافعةٌ – إنْ شاءَ اللهُ تعالى– تتعلقُ بالإضافةِ وأسرارِها ولطائِفِها وأحكامِها، سميّتُها: بـ الرَّصانةِ[٤] والرَّصافةِ[٥] في لطائفِ الإضافةِ.

وباللهِ اعتضدُ فيما أعتمدُ، وهو حسبي ونعمَ الوكيلُ.

---

(١) نعتان للصلاة والسلام.

(٢) آله: اسم جمع، لا واحد له من لفظه، واختلف في ألفه، أمنقلبة عن هاء أو عن واو؟ حيث قال سيبويه : إنها منقلبة عن هاء، وأصله عنده : أَهْل، وقال الكسائي: إنها منقلبة عن واو، وأصله عنده : أول، من آل إليه في الدين يؤول، ويظهر أثر القولين في التصغير. فمن قال: أصله أهل، قال في تصغيره : أهيل. ومن قال: أصله أول، قال في تصغيره: أويل، وكلاهما مسموع، غير أن الأول أشهر وأكثر، ثم اختلف في معناه، فقال الشافعي ﷺ: أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابنَيْ عبد مناف ؛ لأنهم أهلوه، أو آل أمر دينهم إليه، وقيل غير ذلك. التصريح للوقاد: ١/ ١١، ١٢.

(٣) في المخطوط هذه وما أثبتنا تقتضيه الصناعة النحوية.

(٤) الرَّصانَةُ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ: رَجُلٌ رَصِينُ الرَّأي أي: مُحْكَمُ الرَّأي. ديوان العرب:٢/٢٧٧، باب (فعل يفعل)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٤/ ٢٥١٦ (رَصُن).

(٥) مُحْكَمٌ: رَصِينٌ، تاج العروس: ٢٣/٢٤٤، مادة (ر ص ف)، والرَّصَفُ ضمُّ الشيءِ بعضِه إلى بعضٍ ونظْمُه رَصَفَه يَرْصِفُه رَصْفًا فارْتَصَفَ وتَرَصَّفَ وتَراصَفَ ورَصَفَ ما بين رِجْلَيْه قَرَبَّهُما، وَالرِّصَافُ: الْعَقَبُ يُشَدُّ عَلَى فُوقِ السَّهْمِ، وَعَمَلٌ رَصِيفٌ: مُحْكَمٌ، يُنظر : مقاييس اللغة:٢/ ٣٩٩: (رَصَفَ)، والمحكم والمحيط الأعظم: ٨/ ٣٠٩: (ر ص ف).

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

مقدّمةٌ

حقيقةُ الإضافةِ[١]: تواصلٌ بينَ اسمينِ بأنْ يتجاورَ عجزُ الاسمِ الأوَّلِ وهو المضافُ وصدرُ الثاني وهو المضافُ إليه[٢]، ويحصلُ للمجموعِ بذلكَ الاتصالِ صورةٌ وحدانيَّةٌ مجموعيّةٌ تركيبةٌ، يصيرُ بها ذلك مركبًا إضافيًا، فيصيرُ[٣] المضافُ في ذلكَ المركبِ صدرًا، والمضافُ إليه عجزًا، والتواصلُ المذكورُ تارةً يكونُ بلا واسطةِ حرفٍ مذكورٍ[٤]، وهو أشدُّ جهتي التواصلِ، وتارةً يكونُ بواسطةِ حرفٍ مذكورٍ[٥] وهو دونَهُ في التواصلِ؛ إذِ التواصلُ على الأوَّلِ تواصلُ تجاورٍ وتماسٍّ، وعلى الثاني تواصلُ تجاورٍ فقط، فالأوَّلُ والثاني يتباينانِ تباينَ أخصٍّ تحت أعمٍّ، وهو مطلقُ التواصلِ، وتباينُهُما مِنْ جهةِ اعتبارِ المجرديَّةِ والمخلوطيّةِ وجه[٦]. فهذا التواصلُ الشَّرَكيُّ مقولٌ بالاشتراكِ المعنويّ التشكيكيّ ؛ لأنَّه يقبلُ التفاوتَ بالأوليّةِ والأولويّةِ وجه[٧]،

(١) الإضافةِ لغةً: مطلق إسنادٍ لشيء أي إمالته له، أو نسبته إليه، ومنه ضافت الشمس إلى الغروب أي مالت، وأضفت ظهري إلى الحائط: أملته، واصطلاحًا: نسبة تقييديّة بين اثنين توجب لثانيهما الجر أبدًا وإن شئت قلت: إسناد اسم لآخر منزلًا الثاني من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه كنون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجر أبدًا ويسمى الأول مضافًا والثاني مضافًا إليه، وقيل بالعكس، يُنظر : الكتاب: ٢/ ١٧٢، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٩٩، وشرح شذور الذهب : ٤٢٠، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٣.

(٢) الإضافة في اللغة: مطلق الإسناد، قال امرؤ القيس بن حجر الكندي

فَلَمّا دَخَلْنَاهُ أضَفْنَا ظُهُورَنَا... إلى كُلّ حارِيٍّ جَديدٍ مُشَطَّبِ (ديوانه) : ٧٨.

يريد: لما دخلنا هذا البيت، أسندنا ظهرونا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة ؛ لأن جلب منها أو صنع بها. والإضافة في اصطلاح النحاة: إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه، وإن شئت قلت: هي نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي أن يكون ثانيهما مجرورا دائما، والمراد بالنسب: الإسناد والحكم. ومعنى كونها تقييدية: أنها نسبة جزئية، الغرض منها تقييد المضاف بالمضاف إليه، وإيجاد نوع من القصر والتحديد له، بعد أن كان عاما مطلقا. هذا ولا يكون المضاف إلا اسما؛ لأن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين والذي –أي التنوين–هو من صفات الأسماء، ولأن الغرض من الإضافة تعريف المضاف. والفعل لا يتعرف ؛ فلا يكون مضافا، وكذلك المضاف إليه لا يكون إلا اسما ؛ لأنه محكوم عليه، ولا يحكم إلا على الأسماء، وقد اختلف في تسمية جزأي الإضافة، فسيبويه والمبرد وابن مالك مع السيوطي الذي علل بقوله: لأنَّ الأول هو الذي يضاف إلى الثاني، فيستفيد منه تخصيصًا، وقيل العكس: يُنظر : الكتاب: ١/ ٤١٩، والمقتضب: ٤/ ١٤٣، والتسهيل: ١٥٥، وشرح التصريح: ٢/ ٢٣، ٢٤، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٦.

(٣) في المخطوط هذه وما أثبتنا تقتضيه الصناعة النحوية ؛ لأنه يكون في الكلام قطع.

(٤) قال سيبويه: (والجرُّ إنما يكون فى كلّ اسمٍ مضافٍ إليه. واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيءٍ يكونُ ظرفًا، وباسمٍ لا يكونَ ظرفًا) الكتاب: ١/ ٤١٩. وينظر: المفصل: ٨٢، والتسهيل: ١٥٥، وشرح التصريح: ٢/ ٢٣، ٢٤.

(٥) تسمية المجرور بحرف الجر مضافًا إليه ؛ لأنَّ حروفَ الجر تسمى بحروف الإضافة، يُنظر : المقتضب: ٤/ ١٣٦.

(٦) في المخطوط (وج).

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

وجه[١]، فالتواصلُ الإضافيُّ، إمَّا أنْ يكونَ بينَ معرفتينِ[٢] أو نكرتينِ أو معرفةٍ ونكرةٍ أو العكس[٣]. فهذه أربعةُ أقسامٍ، وعلى كلِّ تقديرٍ منها فإمَّا أنْ يكونَ بواسطةِ حرفٍ محققِ الوجودِ، أو مقدَّرِ الوجودِ[٤]،

فهذانِ قسمانِ؛ وتصيرُ مجموع[٥] الأقسام بحسبِ الضَّربِ ثمانيةٌ، والحرفُ المقدَّرُ أو الملفوظُ[٦] . إمَّا اللامُ أو مِنْ أو في[٧]،

فهذه ستةٌ يصيرُ مُحصِّلُ الأقسامِ مجموعٌ[٨] بالضَّربِ أربعةً وعشرينَ.

---

(٧) في المخطوط (وج).

(٢) مثل: غلام زيد، معرفتان: الأول بالإضافة، والثاني بالعلمية.

(٣) إذا أضفت النكرة إلى المعرفة اختصت بالإضافة اكتسبت من المعرفة التعريف الذي فيها نحو: غلام زيدٍ. ولو أضفت معرفة إلى نكرة فقلت: هذا زيد رجلٍ تنكر، وإذا أضفت نكرة إلى نكرة اختصت بالإضافة وإن لم تتعرف نحو: راكب حمارٍ، وغلام رجلٍ. وفي الأسماء أسماء قد أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك للإبهام الذي فيها وأنها لا تخص شيئًا بعينه فمن ذلك: غير ومثل وسوى. تقول: مررت برجلٍ غيرك، وبغلامٍ مثلك فتصف بها النكرة، وقد زعموا أن بعض العرب يجعل: واحد أمه، وعبد بطنه نكرة. والأكثر أن يكون معرفة. ومما يضاف أسماء الظروف وذلك نحو: خلف زيدٍ، وفوق الأرض، وتحت السقف ، وهذه الإضافة بمعنى اللام. والإضافة التي بمعنى (من) فهي نحو قولك: ثوب خز، وبابٌ ساجٍ، وكساء صوفٍ. فمعنى هذا: ثوبٌ من خزٍ، وبابٌ من ساجٍ. وينفصل هذا من الباب الأول أن المضاف قد يقع عليه اسم المضاف إليه ها هنا ولا يقع هناك اسم المضاف إليهم على المضاف، ألا ترى أن الباب من الساج ساجٌ والحلقة من الفضة فضة، وليس غلام زيدٍ بزيدٍ. يُنظر : الإيضاح للعضدي: ٢٦٧، ٢٦٨.

(٤) قال المبرد : (هَذَا بَاب الْإِضَافَة: وَهِي فِي الْكَلَام على ضَرْبَيْنِ فمن الْمُضَاف إِلَيْهِ مَا تضيف إِلَيْهِ بِحرف جر). المقتضب : ٤/ ١٣٦

(٥) في المخطوط استعمل الرمز (ج) بمعنى المجموع.

(٦) قال الرضي في شرحه على الكافية: ٢/ ٢٠١ و ٢٠٣ : (قال ابن الحاجب: والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شئ بواسطة حرف جر لفظا، أو تقديرا مرادا، قال الرضي: بنى الأمر، على أن المجرور بحرف جر ظاهر: مضاف إليه، وقد سماه سيبويه أيضا مضافا إليه، لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ (المضاف إليه)، أريد به: ما انجر بإضافة اسم إليه، بحذف التنوين من الأول للإضافة).

(٧) قال ابن يعيش: (وأمّا الإضافة المعنويّة؛ فأنْ تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظيّةِ إضافةً معنويّةً. وذلك بأن يكون ثمَّ حرفُ إضافة مقدَّرٌ يوصِل معنى ما قبله إلى ما بعده. وهذه الإضافةُ هي التي تُفيد التعريفَ والتخصيص، وتُسمّى المَحْضَةَ، أي: الخالصةَ بكونِ المعنى فيها موافِقًا للّفظ. وإذا أضفتَه إلى معرفةٍ، تَعرَّف، وذلك نحو قولك: "غلامُ زيدٍ"، فـ "غلامٌ" نكرةٌ، ولمّا أضفتَه إلى "زيد" اكتسب منه تعريفًا، وصار معرفةً بالإضافة. وإذا أضفتَه إلى نكرةٍ، اكتسب تخصيصًا، وخرج بالإضافة عن إطلاقه، لأنّ "غلامًا" يكون أَعَمَّ من "غلامِ رجل"، ألا ترى أنّ كلَّ غلامِ رجل غلامٌ، وليس كلُّ غلامٍ غلامَ رجل، وهذه الإضافة المعنويّةُ تكون على معنى أحدِ حرفَيْن من حروف الجرّ، وهما اللامُ، ومِنْ. وفي)، شرح المفصل: ٢/ ١٢٦ ، وينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥، والإيضاح العضدي: ٢٦٧.

(٨) في المخطوط استعمل الرمز (ج) بمعنى المجموع.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

بحثٌ

الإضافةُ المعنويةُ[١] يلزمُها أبدًا إفادةُ التخصيصِ، فهي ملزومةٌ وتلكَ الإفادةُ لازمٌ، واللازمُ وإنْ انقسمَ إلى أقسامٍ ثلاثةٍ: معلومُ المُساواةِ ومعلومُ الأعميَّة[٢]، ومجهولُ المساواةِ والأعميَّةِ[٣]، لكنَّهُ هنا معلومُ [١/و] الأعميةِ، فلزمَ مِنْ عدمِ إفادةِ الاختصاصِ، عدمُ الإضافةِ المعنويةِ مِنْ غيرِ عكسٍ، ثُمَّ إنَّها قدْ يعْرِضُ لها مادةُ كمالِ التعيينِ ومخصوصِهِ، وأخَصِّهِ وهو التعريفُ، فيخرجُ به الشيءُ مِنْ الشُّيوعِ، ولا يُعَيَّنُ إلى التعيينِ، وهذا العارضُ يكونُ عندَ عروضِ كونِ الإضافةِ إضافةً "إل" المعرِّفةِ، وإنْ كانَ هذا التعيينُ أيضًا متفاوتًا[٤] بحسبِ تفاوتِ المضافِ إليهِ، بناءً على ما عليه الجمهورُ[٥] مِنْ كونِ التَّعيُّنِ التعريفيِّ مقبولًا[٦] بالتشكيكِ بالتشكيكِ لا بالتواطيءِ، وهو بحثٌ صارَ إليهِ ابنُ حزمٍ[٧] مِنْ الظاهريَّةِ في كتابه المسمَّى بالإعرابِ[٨].

(١) إذا أريد إضافة اسم إلى آخر؛ حُذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب، وهي نون التثنية، أو نون الجمع، وكذا ما أُلحق بهما، وجُر المضاف إليه، فتقول : هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه، ثم الإضافة منقسمة إلى ثلاثة أنواع: الأول: أن تكون بمعنى"مِن" وضابطها مثال الإضافة المقدرة بمن: ثوب خز، وخاتم فضة، وباب ساج، ونحو ذلك، وضابطه أن يكون المضاف إليه اسمًا للجنس الذي منه المضاف، والتقدير: ثوب من خز، وخاتم من فضة، وباب من ساج. الثاني: أن تكون بمعنى"في" وضابطها: أن يكون الثاني ظرفا للأول، نحو:{بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ} أي: في الليل "واللام و {يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ}،أي: في السجن.الثالث: أن تكون بمعنى"اللام" وهي أكثرها، وضابطها: ما لا يصلح فيه ما ذكر من النوعين السابقين، فإن لم يصلح أحدهما، أي: إذا تعذر تعيين تقدير من أو في فالإضافة بمعنى اللام نحو: هذا غلام زيد، وهذه يد عمرو، أي: غلام لزيد ويد لعمرو، يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش:٢/ ١٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك:٣/٢٢٣، وشرح ابن الناظم:٢٧٢،وشرح ابن عقيل:٣/ ٤٣.

(٢) الأعمية: بمعنى أنَّ كل ما يصلح لأحدهما يصلح للتعيين، وربما يصلح للتعيين ما لا يصلح للأفراد، وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمَّد عصام الدين الحنفي(ت:٩٤٣هـ)،تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت:١/ ٥٤٢.

(٣) قال ابن مالك في التسهيل: (الاسمُ معرفةٌ ونكرةٌ: فالمعرفةُ مضمرٌ وعلمٌ ومشارٌ به ومنادى وموصول ومضاف وذو أداة. وأعْرَفُها ضميرُ المتكلم، المتكلم، ثم ضميرُ المخاطب. ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثم المشار به، ثم المنادى، والموصول به وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه. وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا أو فائقًا).

(٤) في المخطوط (متفاوفٌ)، وما أثبتناه هو الصواب.

(٥) يُنظر : المقتضب: ٤/ ١٤٤، والأصول في النحو: ٢/ ٥، وشرح ابن الناظم: ٢٧٤.

(٦) في المخطوط (مقولٌ)، وما أثبتناه هو الصواب.

(٧) ابن حزم: هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي، الظاهري، شاعر وكاتب وفيلسوف وفقيه. ولد بقرطبة(٣٨٤هـ) وكان يلقب بالقرطبي بالقرطبي إشارة إلى مولده ونشأته. تفرغ ابن حزم للعلم والتأليف؛ فأثرى المكتبة العربية بمؤلفات مفيدة في مختلف فروع المعرفة، من أشهرها: الفِصَل في المِلَلْ والأهواء والنِحَل، وجمهرة أنساب العرب، ورسالته في بيان فضل الأندلس وذكر علمائها، والإمامة والخلافة، والأخلاق والسير في مداواة النفوس، والمحلّى بالآثار؛ والإحكام في أصول الأحكام(ت٤٥٦هـ)،يُنظر:وفيات الأعيان:٣/٣٢٥،وتاريخ الإسلام:١٠/٧٤،وسير أعلام النبلاء:١٨/١٨٤.

(٨) وهو كتاب الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس، لابن حزم، دراسة وتحقيق: د. محمَّد بن زين العابدين رستم، مطبعة أضواء السلف، السعودية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّةُ البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

وهو ما كنتُ أذهبُ إليهِ وأختارُهُ وأُرَجِحُهُ قبلَ الوقوفِ على كلامِهِ، (وج)[١] تكونُ الإضافةُ المفيدةُ للتعريفِ أخصَّ من الإضافةِ المفيدةِ للتخصيصِ، والإضافة المفيدة للتخصيص: أخصُّ من مطلقِ الإضافةِ، والإضافةُ المفيدة للتعريف أخصُّ من مطلق الإضافة؛ لأنَّ الأخصَّ من الأخصِّ مِنَ الشيءِ أخصُّ من ذلكَ الشيءِ[٢].

بحثٌ

واعْلَمْ أنَّ مُفادَ الإضافةِ المعنويةِ أيضًا العموم في المضافِ لا في المضافِ إليهِ، لكنَّها إنّما تفيدُ ذلكَ إذا عَرضَ لها أنْ تكونَ إضافةً إلى معرفةٍ[٣] لا مطلقًا فَتَنَبَّهْ لِذلكَ. كمَّا نَبَّهَ عليهِ ابنُ التِلْمِسانيّ[٤] في شرْحِ المعالِمِ الأصوليّةِ[٥]، وإنْ كانَ لنا معه في ذلكَ ذلكَ بحثٌ أوردناه في موضِعِهِ.

لطيفةٌ– أي دقيقةٌ– وهلِ التخصيصُ مستفادٌ مِنْ نَفْسِ الإضافةِ أو مِنْ نَفْسِ المضافِ إليه أو مِنَ المجموعِ أو مِنْ أحدِهِمَا؟ بشرطِ الآخرِ أو من المضافِ بشرطِ الإضافةِ أو المضافِ إليهِ أو بشرطٍ بشطريّة الإضافةِ أو المضافِ إليه أو منَ المجموعِ التركيّبيّ أو منْ خارجٍ، وتلكَ الإفادةُ عندَ الإضافةِ لا مِنَ الإضافةِ ولا بالإضافةِ[٦]، وهلْ هي وضعيةٌ أو عقليةٌ أو معنويةٌ أو اصطلاحيةٌ[٧]؟ محلَّ محلَّ تأملٍ.

---

(١) والرمز (وج)، يعني: الوجه.

(٢) يُنظر : إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/ ٤٧٩.

(٣) يُنظر : شرح ابن الناظم: ٢٧٤.

(٤) التلمساني: أبو مُحَمَّد، عبد الله بن مُحَمَّد بن علي، شرف الدين الفهري ولد سنة (٥٦٧هـ) في تلمسان، فقيه أصولي شافعيّ، سمع من: البُوصِيريّ، روى عنه: الدمياطي، تصدر للإقراء، وصنف كتبا، منها شرح المعالم في أصول الدين وشرح التنبيه في فروع الفقه، سماه المغني ولم يكمله، وشرح خطب ابن نباتة، (ت٦٤٤هـ). يُنظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ١٠٧.

(٥) شرح المعالم في أصول الفقه المسمى بالإملاء على المعلم،تحقيق:أحمد مُحَمَّد صديق، أطروحة دكتوراه في جامعة أم القرى في مكة المكرمة،١٤٠٧هـ. المكرمة،١٤٠٧هـ.

(٦) اعلم أنَّ المضاف يتعرف بالمضاف إليه إنْ كان معرفة؛ كـ غلام زيد، ويتخصص به إنْ كان نكرة؛ كغلام امرأة، والمراد بالتخصص: تقليل الشيوع والاشتراك في النكرة؛ بحيث تصبح في درجة بين المعرفة والنكرة، من ناحية التعيين والتحديد فَإِنَّ غُلَام رجل أخصُّ مِنْ غُلَامٍ وَلكنَّه لم يتَمَيَّز بِعَيْنِه كَمَا يتَمَيَّز غُلَام زيد؛ ولأنَّ كلًا من المتضايفين يؤثر في الآخر، فالمضاف يؤثر الجر في المضاف إليه، وهذا يؤثر في الأول التعريف أو التخصيص، قال ابن مالك في الألفية:

وَالْثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا... لَمْ يَصْلُحِ إلاَّ ذَاكَ والْلاَّمَ خُذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلاَ... أَوْ أَعْطِهِ الْتَّعْرِيْفَ بِالَّذِي تَلاَ

ومعنى قوله : واخصُص أولًا مِن المتضايفين الذي هو المضاف بالأول، إذا أُضيفَ إلى نكرة، فإن الأول حينئذ يَكتسِبُ من الثاني التخصيص، يُنظر : المقتضب: ٤/ ٢٠٥، وألفية ابن مالك: ٣٦، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ٤٤، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٧.

(٧) تسمى: معنوية؛ لأنها أفادت أمرًا معنويًا، وَهُوَ تَعْرِيف الْمُضَاف إنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ معرفَة نَحْو: غُلَامُ زيدٍ وتخصيصه إنْ كَانَ نكرَة، يُنظر:شرح المفصل لابن يعيش:١٢٦/٢،وتوضيح المقاصد:٧٨٦/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام:٤٢٣، وشرح التصريح على التوضيح:٦٧٨/١.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

لطيفةٌ–أي دقيقةٌ–وهي التَّعيّنُ في المضافِ إليه مستفادٌ من نفسِ [١/ظ] الإضافةِ أو منْ نفسِ المضافِ إليهِ أو مِنَ الحرفِ المقدَّرِ أو مِنَ الأمورِ الثلاثةِ[(١)]، على اعتبارِ الشَّرطيَّةِ أو الشَّطريَّةِ، وإنْ اختلفتِ صورُ التوزيعِ أو مِنَ المضافِ بشرطيّةِ شيءٍ مِنْ ذلكَ أو بشطريَّتِهِ أو بشرطيَّته، وشطريَّة أيّ شيءٍ مِنْ ذلكَ محلُّ فكرٍ.

سؤالٌ: الإضافةُ قدرٌ مشتركٌ بين المضافِ إليه والمضافِ؛ لإنّها اتصالٌ بين الشيئينِ فلأيّ شيء[(٢)]؟ والأصلُ أنْ يكونَ الثاني يتبعُ

(١) يتعين المضاف إليه بأحد حروف الجر الثلاثة، وهي : اللام، و : مِن، و : في . وللنحاة في معنى الإضافة مذاهب عدة منها: ما ذهب إليه أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلا، ولا هي على نية حرف، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة، تكون على معنى اللام فقط، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة، تكون على معنى اللام أو على معنى مِن، ولا تكون على معنى في، ورأى ابن مالك وتبعه شارحو كلامه إلى أن الإضافة تجيء على معنى أحد حروف ثلاثة وهي اللام، ومن، وفي، نظر: الكتاب:١/ ٤١٩، والمقتضب:٤/١٤٣، والأصول في النحو:١/٣٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك:٣/٢٢١، وارتشاف الضرب:٤/١٨٠٠، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٤٣.

(٢) ذكر النحاة: أنَّ من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه: التعريف؛ إنْ كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إنْ كان نكرة، والتخفيف إذا كان المضاف اسم فاعل مضافا إلى معموله، ورفع القبح إن كان صفة مشبهة، والتذكير والتأنيث، وهناك أشياء أخرى يستفيدها المضاف من المضاف إليه، منها:

١–الظرفية: بشرط أنْ يكون المضاف دالًا على الكلية أو الجزئية، كلفظ "كل" و"بعض"، والمضاف إليه ظرفًا، مثل قوله تعالى: {تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا}. سورة إبراهيم ، الآية : ٢٥ .

٢–والمصدرية مثل: كلّ الميل؛ كلّ هذا مصدر تقديرًا؛ لأنَّه أُضيف إلى المصدر؛ فأفادَ المضاف من المضاف إليه المصدرية.

٣–وجوب التصدير إذا كان المضاف إليه لفظا من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، كألفاظ الاستفهام؛ فإن وجوب التصدير ينتقل إلى المضاف الذي ليس من ألفاظ الصدارة، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: كتاب من معك؟ والخبر في مثل: صبيحة أي يوم سفرك؟ والمفعول في مثل: غلام أيهم أكرمت؟ والجار والمجرور في مثل: من صديق أيهم أنت أشعر.

٤–الإعراب: نحو: هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه.

٥–البناء وذلك في مواضع:

أحدها: أن يكون المضاف مبهما كـ "غير، مثل، ودون"، وكان المضاف إليه مبنيًا وذلك، نحو قوله تعالى: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} في قراءة من فتح بين، وهي فاعل تقطع؛ بدليل قراءة الرفع، وكقول الفرزدق: إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر، بفتح مثل على أنه خبر مقدم، وبشر مبتدأ مؤخر؛ لأن "ما" الحجازية، لا يتقدم خبرها على اسمها.

الثاني: أن يكون المضاف زمانًا مبهما، والمضاف إليه لفظ "إذ" نحو قوله تعالى: {مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ} بفتح يوم.

الثالث: أن يكون المضاف زمانا مبهما، والمضاف إليه فعل مبني، في نحو قول النابغة: عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا...

٦–التعظيم في نحو: بيت الله. ٧–التحقير في نحو: بيت العنكبوت. ٨–والجمع في نحو: فما حبّ الديار شغفن قلبي، يُنظر : اللمع في العربية: ٨٠، وشرح ابن الناظم: ٢٧٦، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٨٠٠، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٦٦، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٤٩.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

الأولَ لا العكسُ، كانت الإضافةُ تفيدُ تخصيصَ المضافِ بالمضافِ إليهِ، ولا تفيدُ تخصيص المضاف إليه بالمضافِ[١].

الجوابُ: أنَّه لمَّا كانَ المضافُ إليه قد يكونُ معرفةً كما أنَّه يكونُ نكرةً، عُلِمَ أنَّ المقصودَ إلحاقُ المضافِ بالمضافِ إليه بخلافٍ، فإذن[٢] المضافُ يتخصصُ بالمضافِ إليه والمضافُ إليه لا يتخصصُ بالمضافِ، إذ البابُ على وهدةٍ واحدةٍ، وإن أمكنَ في مثل: غلامُ رجلٍ، أنْ يدَّعَى تخصيصُ كلِّ واحدٍ منهما بالآخرِ[٣].

تحقيقٌ: الإضافةُ في نفسِها لا تكونُ إلَّا معنويةً؛ لإنَّها نسبةٌ بينَ شيئينِ، والنسبةُ أمرٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ، فيصحُّ أنْ يُدَّعَى مجموع[٤] أنَّ كلَّ إضافةٍ كيفَما كانت فهي معنوية[٥].

والإضافةُ لا تكونُ مِنْ مُتعلَّقِها إلَّا لفظًا من الألفاظِ، فهي مجموع[٦] بجميع أنواعها لفظيةٌ، لا كلامَ في ذلك أيضًا[٧]، وإنَّما يبقى الكلامُ فيما يفيده من التخصيصِ الزائدِ على ما يعطيهِ مطلقًا من ضمِّ لفظٍ إلى لفظٍ، فإنْ أردتَ زيادةً خُصَّتْ بالمعنوية، وإلَّا فهي لفظية، فإذن[٨] لا تخلُ الإضافةُ أبدًا عن مطلقِ التخصيصِ، وإنَّما الكلامُ في خصوصِهِ[٩].

(١) الْأُمُور الَّتِي يكتسبها الِاسْم بِالْإِضَافَة وَهِي أحد عشر: –منها: التَّعْرِيف نَحْو: غُلَام زيد.
–ومنها: التَّخْصِيص نَحْو غُلَام امْرَأَة وَالْمرَاد بالتخصيص الَّذِي لم يبلغ دَرَجَة التَّعْرِيف فَإِن غُلَام رجل أخص من غُلَام وَلكنه لم يتَمَيَّز بِعَيْنِه كَمَا يتَمَيَّز غُلَام زيد. يُنظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٦٣.

(٢) في المخطوط (إذا) وما أثبتناه هو الصواب.

(٣) يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٦.

(٤) في المخطوط استعمل الرمز (ج) بمعنى المجموع.

(٥) لا يصح أن يقال أن كل إضافة –لفظية كانت أو غير لفظية– أنها إضافة معنوية . وإنما سميت هذه الإضافة لفظية ؛ لأن فائدتها ليست عائدة إلا إلى اللفظ، إما إلى تخفيفه، وإما إلى تحسينه، وإنما سميت الإضافة معنوية ؛ لأن فائدتها عائدة إلى المعنى ؛ لأنها تنقل المضاف من الإبهام إلى التخصيص، أو التعريف؛ ولذلك لا يصح أن يقال أن كل إضافة لفظية كانت أو غير لفظية أن يقال عنها إنها إضافة معنوية، وإنما هو أمر يعود إلى المعنى الذي تؤديه كل منها، يُنظر : شرح ابن الناظم: ٢٧٥، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٧٨٦.

(٦) في المخطوط استعمل الرمز (ج) بمعنى المجموع.

(٧) يُنظر : ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٢/ ٣٢٦.

(٨) في المخطوط (فإذا) وما أثبتناه هو الصواب.

(٩) يُنظر : المسائل العسكريات في النحو العربي، أَبُو عَلِي الفارِسي: ١١٨.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

سؤالٌ: هلِ التخصيصُ لازمٌ للإضافةِ مطلقًا معنويةً كانتْ أو لفظية؟ وهو على هذا لازمٌ أعمَّ، أو هو مخصوصٌ بالإضافةِ المعنويةِ دونَ اللفظيةِ، فيلزمُ مخصوصها لا مطلقًا[١]؟

الجوابُ: أنَّه لا يخلو[٢]. [٢/و] إمَّا أنْ يُرادَ بالتخصيصِ مطلقُ ضمِّ اسمٍ إلى اسمٍ، وتخصيصُهُ به من هذا الوجهِ أو زيادةٌ على ذلك، إنْ أُريدَ الأولُ فهو حاصلٌ بكلِّ إضافةٍ وإلَّا فلا، وقولُ الرضيّ[٣]: إنَّ هذا مستفادٌ قبلها من تعلُّقِ العاملِ بالمعمولِ[٤]، لا يفيدُ؛ لأنَّ جهاتِ التعلُّقِ مختلفةٌ، ويجوزُ أنْ تتزاحمَ مجتمعةً في الشيءِ الواحدِ باعتباراتٍ فاعلَمْ.

بحثٌ

العمومُ الحاصلُ من الإضافةِ أو بالإضافةِ أو عندها [٥]. هل هو عمومٌ معنويٌّ استفيدَ مِنَ المعنى – وهو الإضافةُ – أو من الحرفِ المقدَّرِ، أو منها ومنه باعتبارِ الشرطيةِ أو الشطريةِ؟ أو هو مستفادٌ من نفسِ لفظِ المضافِ لا باعتبارِ ذاتِهِ، بلْ

(١) الإضافة ثلاثة أنواع: نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه وتخصيصه به، ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه، وذلك قسمان: قسم يقبل التعريف، ولكن يجب تأويله بنكرة، وقسم لا يقبله أصلًا، وضابط الأول أن يقع موقع ما لا يكون معرفة، نحو: "رب رجل وأخيه" و"كم ناقة وفصيلها" و"جاء وحده" فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها؛ لأن "رب" و"كم" لا يجران المعارف، والحال لا يكون معرفة، فالإضافة هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف، والثاني ضابطه أن يكون المضاف متوغلا، أي: شديد الدخول في الإبهام، ك: "غير" و"مثل" إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما" من كل وجه، ونوع لا يفيد شيئًا من ذلك التعريف أو التخصيص، وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها، وإنما لم تفده تخصيصا؛ لأن أصل قولنا: ضاربُ زيدٍ، ضاربٌ زيدًا فالاختصاص حاصل قبل الإضافة، وإنما تفيد أمرا لفظيا، وهو التخفيف أو رفع القبح، أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر أو المقدّر، أو نون التثنية أو الجمع٤. والدليل على أنها لا تفيد تخصيصا: أن أصل قولك: "ضارب زيد": ضارب زيدا؛ فالاختصاص موجود قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف، وَزعم بعض الْمُتَأَخّرين أَنه يستفيده بِنَاء على أَن ضَارب زيد أخص من ضَارب وأجاب عن هذا ابن هشام قال: وَالْجَوَاب أَن ضَارب زيد لَيْسَ فرعا عَن ضَارب حَتَّى تكون الْإِضَافَة قد أفادته التَّخْصِيص وَإِنَّمَا هُوَ فرع عَن ضَارب زيدا بِالتَّنْوِينِ وَالنّصب فالتخصيص حَاصِل بالمعمول أضفت أم لم تضف، أو رفع القبح، وأما رفع القبح ففي مثل قولك: (مررت بالرجلِ الحَسَن الوجْه) فإن في جره تخلّصا من قبح رفعه ؛ لخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، يُنظر : شرح ابن الناظم: ٢٧٥، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٢٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ٧٨، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٨١.

(٢) في المخطوط : يخل، والصواب ما أثبتناه.

(٣) الرضي: مُحَمَّد بن الحسن الأستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ من أعمال طبرستان، نحوي، صرفي، متكلم، منطقي. من آثاره: الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب – في النحو جزآن، أكمله سنة ٦٨٦ وشرح مقدمة ابن الحاجب – وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف (ت ٥٨٦هـ)، يُنظر : معجم المؤلفين: ٩/ ١٨٣.

(٤) يُنظر : شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٦.

(٥) إنَّ الْمُضَاف قد يكتسي من الْمُضَاف إِلَيْهِ كثيرا من أَحْكَامه نَحْو التَّعْرِيف والاستفهام وَالْجَزَاء وَمعنى الْعُمُوم. اللمع في العربية لابن جني: ٨٠.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

باعتبارِضميمةٍ إليه شرطيةٍ أو شطريةٍ أعمُّ من أنْ تكون الضميمةُ الإضافةُ أو الحرفُ أو المضافُ إليه أو اثنين من الثلاثةِ أو الثلاثةِ أو المفيدُ لذلك إنَّما هو المركبُ الإضافيُّ؟[١]، محلُّ بحثٍ.

لطيفةٌ–أي دقيقةٌ– : كلُّ واحدٍ من التعيينِ والعمومِ مستفادٌ من الإضافةِ أو عند الإضافةِ بالقصدِ الأولِ وبالذاتِ أو بالقصدِ الثاني والعَرَضِ، أو الأولِ بالقصد الأول وبالذات، والثاني بالقصد الثاني وبالعَرَضِ أو بالعكس، محلُّ بحثٍ، والظاهر عندي الأول.

تنبيهٌ: وبينَ العمومِ المستفادِ من الإضافة أو عنْدها وبين التعيين المستفاد منها أو عندها عمومٌ وخصوص من وجهٍ ؛ لأنه قد يوجد التعيين ولا عمومَ، وقدْ يوجدانِ معًا، وقد يوجدُ العمومُ ولا تعيين، كما إذا كانت الإضافة لم يخرج بها المضافُ عن التنكيرِ؛ لكونِ المضاف إليه نكرةً، وقلنا بأنَّ النَّكرة إذا عرَضَ لها أنْ وقعتْ في سياقِ الامتنانِ أنَّها تفيدُ العمومَ[٢]، فإنَّ مثلَ هذا العُروضِ لمْ يمتنعْ حصولُهُ لِهذه النَّكرةِ إذ الإضافةُ لا تصلحُ مانعةً، فافطنْ لِذلكَ! .

سؤالٌ: إنْ قلتَ: ما الفرقُ بينَ قولِنا: غلامُ زيدٍ، وغلامٌ لزيدٍ؟ وهلْ هما سواءٌ في المعنى أم لا؟ قُلتُ: لا مُساواةَ بينهما؛ وذلك [٢/ظ] لأنَّ معنى: غلامٌ مَّا لزيدٍ، والتخصيصُ والتعيينُ إنَّما هو حاصلٌ لمالكيَّةِ زيدٍ لغلامٍ مَّا لا لزيدٍ، إذ هو مُتعينٌ بعلميَّتِه ولا لنفسِ الغلامِ إذْ هو باقٍ على الشيوعِ، باعتبارِ مطلقِ الشيوعِ لا الشيوعِ المطلقِ؛ لأنَّه يُخصَّصُ تخصيصًا بانضمامه[٣] إلى زيدٍ بواسطة اللام، إذ غلامٌ مِنْ حيثُ هو أعمُّ من غلامٍ لزيدٍ، وغلامٌ لزيدٍ أخصُّ من غلامٍ[٤]، فافْطَنْ لِذلكَ، وغلامُ زيدٍ، بالإضافةِ حصلَ لَهُ مزيدُ اختصاصٍ أكْسَبَهُ كمالَ التعيينِ؛ لِكونِهِ معروفًا به معهودًا له ذلك، فإنْ لم يكنْ لَهُ غيرُ غلامٍ واحدٍ، فلا عمومَ وإلَّا

(١) المرَّكب الإضافيُّ: ما تركَّبَ من المضاف والمضاف إليه كغلام زيد وكتاب التلميذ. وخاتم فضةٍ. وصوْم النهار، في إجراء الإعراب على ما قبله وبقائه على حاله، وذلك أن التنوين معنى زائد على بنية الكلمة يأتى بعد الإعراب، فيكون الإعراب جاريا على ما قبله، نظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ٨٩.

(٢) قوله تعالى: {وَلَقَدْ آتَيْنا داوُدَ وَسُلَيْمانَ عِلْمًا} سورة النمل: من الآية ١٥. والتنكير في {عِلْمًا} للتعظيم، لأنه في سياق الامتنان. يُنظر : فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب=حاشية الطيبي على الكشاف: ١١/ ٤٧٥.

(٣) في المخطوط (بانظمامه) والصواب ما أثبتناه.

(٤) قال ابن السراج في الأصول في النحو: ١/ ٥٣: (فنحو قولك: غلام زيد، ودار عمرو، ألا ترى أن المعنى: غلام لزيد ودار لعمرو، إلا أن الفرق بين ما أضيف بلام وما أضيف بغير لام أن الذي يضاف بغير لام يكتسي مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره ؛ فيكون معرفة إن كان معرفة، ونكرة إن كان نكرة، ألا ترى أنك إذا قلت: غلام زيد، فقد عُرِّف الغلام بإضافته إلى زيد، وكذلك إذا قلت: دار الخليفة، عرَّفت الدار بإضافتها إلى الخليفة، ولو قلت: دار للخليفة، لم يُعلم أي دار هي، وكذلك لو قلت: غلام لزيد، لم يدر أي غلام هو، وأنت لا تقول: غلام زيد فتضيف إلا وعندك أن السامع قد عرفه كما عرفته)، يُنظر : المقتضب: ٤/ ٣٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٠٣.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

فالعمومُ، فإنْ قلتَ: هلَّا كانَ غلامُ زيدٍ في الإفادةِ وإلَّا تعيَّنَ، كقولِنا: غلامٌ لِزيدٍ، إذ قُصاراهُ الاختصارُ، وإلَّا يلزمُ زيادةَ التخصيصِ بالبعضِ في اللفظ، وبعضه بالزيادة في اللفظ[١].

قُلتُ: لمَّا اجتمع معًا مخصِصانِ مختلفا الأثرِ، بحسب المحلِّ، أحدهما: المستفاد من اللامِ ومحلِّهِ الملكية، والآخرِ المستفاد من الإضافة ومحلِّ المضاف حصل ذلك [٢]. فإنْ قلتَ: لأيِّ شيءٍ كانت الإضافة المعنوية بتقدير الحروف بخلاف اللفظيةِ؟ وهلَّا كانت المعنوية كذلك؟ قُلتُ: لإنَّ التحقيق في الإضافة أنها من إيجاد الحذف، وذلك لأنَّ معناها إنَّما يتحققُ ويظهرُ بارزًا بإظهارِ ذلك الحرفِ، فظهر بذلك أنَّه مطويٌّ فيها، فكان فيها شِرْبٌ من الإيجاز. فإنْ قلتَ: فما تقولُ في الفرقِ بينَ غلامٍ لرجلٍ، وغلامِ رجلٍ؟ أهما سواءٌ في المعنى المفاد؟ ويخصُّ ما تقدم بالإضافةِ إلى المعرفةِ؟ قُلتُ: لا أخصَّ ولا مساواة، والفرقُ أنَّ في قولنا: غلامٌ لرجلٍ إعْلامًا[٣] بجريانِ مُلْك رَجُلٍ منكرٍ عليه، وذلك أعمُّ من كونه معروفًا بجريان مُلْكِ رَجُلٍ مّا عليه، بخلافِ قولنا:غلامُ رجُلٍ، فإنَّه يُفيدُ أنَّه معروفٌ[٣/و] بجريانِ مُلْكِ رَجُلٍ ما عليه، ويلزمه الإعلام بجريان مُلْكِ رجلٍ مَّا عليه[٤]، فافطن لذلكَ، فإنَّه من الدِّقَّةِ بمكان، ومن التحقيقِ بمكانة، والله أعلم.

سؤالٌ أورده السُّبكيُّ بهاءُ الدِّينِ[٥]على علماء المعاني، وهو: لِمَ[٦] أوردوا التعريف باللامِ للاستغراق[٧]؟ ولم يوردوا ذلك في مباحث الإضافةِ؟ وهو أولى بذلك ؛ لأنَّ أهل الأصول اتفقوا على إفادةِ اضافةِ اسم الجنس إلى المعرفةِ التعميمَ، واختلفوا في إفادة اسم الجنس ذلك إذا عُرِّفَ باللام ؛ فيكون إفادة الإضافة لذلك أقوى، فيكونُ ذِكْرُ ذلك في مباحثها أولى[٨]، قلت: الجواب عنه أنَّهم فعلوا ذلك اكتفاءً بالذِّكر له في الأضعف، حتى يُعلمه حكمه مع الأقوى، بطريق الأوْلى؛ لأنَّهم تركوا ذلك إهمال هذا على تقدير إرخاء العنان، وتسليمِ أنَّه أقوى من الإسناد إلى قولِ أهلِ الأصول ذلك.

---

(١) يُنظر : أمالي ابن الحاجب: ١/ ٤١٥.

(٢) يُنظر : الأصول في النحو: ١/ ٣٨٩.

(٣) في المخطوط: إعلام، والصواب ما أثبتناه.

(٤) يُنظر : المقتضب: ٤/ ١٤٣، ١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٣٠.

(٥) هو أَحْمد بن عَليّ بن عبد الْكَافِي بن عَليّ بن تَمام السُّبْكِيّ الْأنْصَارِيّ الإِمَام الْفَقِيه الْمُفَسّر الْمُحدث الأصولي الأديب بهاء الدّين أَبُو حَامِد الشَّافِعِي فاضل، له (عروس الأفراح، شرح تلخيص المفتاح) ولي قضاء الشام (٧٦٢هـ) فأقام عاما، ثم ولي قضاء العسكر، وكثرت رحلاته، مات مجاورا بمكة، (ت٧٧٣هـ)، يُنظر : الوافي بالوفيات: ٧/ ١٦١، وطبقات الشافعية ـ لابن قاضى شهبة: ٣/ ٧٨.

(٦) في المخطوط : ألمْ، والصواب ما أثبتناه.

(٧) في المخطوط:(ألم أوردوا في التعريف باللامِ للاستغراق) والصواب ما أثبتناه.

(٨) ينظر رأيه في كتابه : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ١/ ٣٨.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

بحثٌ

ذكَرَ علمَاءُ المعاني: أنَّ مما تفيده الإضافة تعظيمَ المضاف أو المضاف إليه أو غيرهما؛ لكنَّ هل ذلك مستفادٌ من نفس الإضافةِ أو من خارجِ الإضافةِ من متعلِقِها، وهما المضافُ والمضافُ إليه، باعتبارِ أوصافهما ومتعلقاتهما أو من خارجها وخارج متعلِّقها بواسطة القرائن أو تَعلُّق القصد الخاصّ بذلكَ؟ وإذا كان من الإضافة، فهل هو من جهةِ وضعها الشخصيّ والنوعيّ أو النَّوعيّ فقط، أو هو من خارجِ وضعها بالقصد الأوَّلِ أو الذاتِ أو بالقصدِ الثاني والعرض أو على تنويعٍ وتوزيعٍ بالنسبةِ في المضاف والمضاف إليه أو غيرهما أو على التوزيع والتنويع بالنسبةِ إلى التعظيمِ أو التحقيرِ؟ محلَّ بَحْثٍ.

وقد أشار إلى شيءٍ من هذا الشيرازيُّ[١]، تلميذُ العضدِ[٢]، في شرحِ المحتاجِ الملخَّصِ[٣]، قائلًا:

والتحقيقُ في ذلك [٣/ظ] أنَّ الإضافةَ تضَّمن تعظيمُ المضافِ والمضافِ إليه أو تحقيرِهما بالقصدِ الأوَّلِ وبالذاتِ. وتعظيم غيرهما وتحقيره بالقصد الثاني، وباعتبار ضميمةٍ أخرى[٤]. قُلتُ: وهذا تحقيقٌ لابُدَّ منه، ويطَّردُ في غيره من مباحث الشكر وغيره، وإنْ كان لنا في بعضه وردودٌ ونقودٌ.

(١) الشّيرازيّ: أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الفيروزابادي، شيخ الشّافعيّة في زمانه جمال الدّين (ت٤٧٦هـ)، برع في الفقه حتّى نابَ عن أبي الطَّيِّب، ورتَّبه مُعِيدًا في حلقته. وصار أنظر أهل زمانه. وكان يُضرب به المَثَل في الفصاحة. يُنظر : تاريخ الإسلام، الذهبي: ١٠/ ٣٨٣، (ر: ١٦٥).

(٢) عضد الدين الإيجي: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الشيرازي، من تلاميذه: شمس الدين الكرماني وسعد الدين التفتازاني، أشعري، من مؤلفاته: المواقف في علم الكلام والعقائد العضدية وشرح مختصر ابن الحاجب، والفوائد الغياثية، ت٧٥٦هـ، يُنظر : الدرر الكامنة:٢/٣٢٢-٣٢٣، والتعليقات السنية:٥١٤، والبدر الطالع:١/٣٢٦-٣٢٧.

(٣) الملخص في الجدل، الشيرازي (الفيروزابادي)، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشافعي (ت٤٧٠-١٠٨٣م)،

(٤) قوله: تعظيما لشأن المضاف إليه الذي أضيف له المسند إليه، وإن التضمن قد يوجد فى غير صورة الإضافة، كما فى قولك: الذي هو عبد السلطان عندى، أو: الذي هو عبدي، أو: عبد الخليفة حضر فالوجه أن الإضافة لا تترجح على غيرها بإفادة التضمن المذكور إلا بانضمام الاختصار إليها. كذا قيل، وفيه أنه تقدم أنه لا يشترط فى النكتة أن تكون مختصة بالطريق المؤدية لها، ولا أن تكون بها أول، بل يكفي مجرد المناسبة بينهما وإن كانت تلك النكتة يمكن تأديتها بطريق آخر. وقوله: تعظيم المضاف أى: الذي هو مسند إليه قوله: تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده، أى: وفيه تعظيم للمضاف أيضًا، لكنه غير مقصود ولا ملاحظ. وهذا معنى قوله: أو غيرهما (أو) لتضمنها (تحقيرًا) للمضاف (نحو: ولد الحجام حاضر) أو المضاف إليه، نحو: ضارب زيد حاضر، أو غيرهما، نحو ولد الحجام جليس زيد، أو لإغنائها عن تفصيل متعذر، نحو: اتفق أهل الحق على كذا، أو متعسر، نحو: أهل البلد فعلوا كذا، أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض، نحو: علماء البلد حاضرون، إلى غير ذلك من الاعتبارات. حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: ١/ ٥٧٢، ٥٧٣.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

بحثٌ

هل التخصيصُ الحاصلُ عندَ الإضافةِ للمضاف مستفادٌ من الإضافةِ أو من الحرف المقدَّر؟ وإنَّمَا الإضافة طريق اختصارٍ أو من كلِّ واحدٍ منهما أو من أحدهما والآخر شرطٌ في الإفادةِ؟ محلُّ فكرٍ وتأملٍ، والحق عندي: أنَّ هناك تخصيصين [١]:

أحدهما: مستفادٌ من الحرف المقدَّر، إمَّا من[٢] اللام مطلقًا تحقيقًا وتأويلًا على رأي بعضهم[٣]، أو من اللام وغيرها من الحروف على رأي الأكثرين[٤]. والتخصيص الآخر مستفادٌ من الإضافةِ نفسِها، وعند ذلك يتوالى على المضاف نوعان من التخصيص [٥]: أحدهما: حرفيّ. والآخر: إضافيٌّ، كما أعلمناك به قبل هذا، فليكن نصبَ الفكر، فإنَّ فيه دقة، وبه تزول مخايل شكوكٍ قد تتزاحم موردًا.

(١) في المخطوط تخصيصان والصواب ما أثبتناه.

(٢) (من) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) قال الناظم ابن مالك: ٣٦. ووصلْ أل بذا المضافِ مُغتَفَرْ *** إنْ وُصِلَتْ بالثَّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ
ويختص المضاف إضافة لفظية بجواز الألف واللام عليه، بشرط كونه: إما مضافًا إلى ما فيه الألف واللام،أو إلى مضاف إلى ما فيه الألف واللام: (كالجعد الشعر)و(الضارب رأس الجاني). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٧٥.

(٤) يُنظر : شرح ابن الناظم: ٢٧٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٨٣.

(٥) الإضافة على ضربين: إضافة بمعنى اللام، وإضافة بمعنى" من"، والضّرب الأوّل: نوعان: أحدهما: إضافة محضة، والثاني: إضافة غير محضة.
والنّوع الأوّل صنفان، أحدهما: إضافة ملك، نحو" دار زيد، وغلام عمرو، والثاني: إضافة تخصيص، نحو: سرج الدابّة، وغلام رجل، وكلّ الدّراهم.
يُنظر : البديع في علم العربية لابي السعادات: ١/ ٢٨٣.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

ختمُ

فرق بين إضافة اسم المعنى وإضافة اسم العين وأل المعرفة.

أشار القاضي العضد، في شرح المختصر، قائلًا: إضافة اسم العين تقتضي اختصاص المضاف بالمضاف إليه، باعتبار ما دلَّ عليه لفظ المضاف. تقول: مكتوبُ زيدٍ، والمراد اختصاصه بمكتوبيته له بخلافِ اسم العين، فإنَّها تفيد الاختصاص مطلقًا [(١)].

أقول: المراد بالمعنى الأمر الذي لا يقوم بنفسه كما صرّح به ابن الحاجب[(٢)]، في شرح المفصل[(٣)]، وإضافته (حينئذ) يفيد اختصاص المعنى الذي هو مدلوله لا اختصاص ما يقوم به، سواءٌ كان مشتقًا، كما في كاتبُ زيدٍ، فإنَّه يفيد أنَّ الكتابةَ تختص به، لا مَنْ تقوم [٤/و] به الكتابةُ أو المعاني الأُخَرُ القائمة به، واسم العين: وهو ما يقومُ بنفسه، يفيد إضافة اختصاص المضاف مطلقًا، أي: بحسب الذات وبحسب المعاني القائمة، وإنْ لم يدلَّ اللفظُ عليها ؛ لأنَّها تابعةٌ للذات، فاختصاصُ الذَّاتِ يقتضي اختصاصَها، فإذا قيل: دارُ زيدٍ، فهو منه أنَّها مع جميعِ منافِعِها له، ؛ ولهذا ثبت الخيار، لِمَنْ اشترى جاريةً متزوجةً من غيره، أو دارًا مؤجرةً من غير علمٍ باستحقاقِ الغيرِ يَسْتَثْنِيَها ثُمَّ عُلِم به، وأمَّا إذا عُلم كان ذلك في حكم المستثنى[(٤)].

وقد تعرض الإمام الرازي[(٥)]، للقسم الأول صريحًا، ويفهم من التقييد أنَّ إضافة اسمِ العينِ يفيدُ الاختصاص مطلقًا[(٦)]، وعلى هذا جريانُ العُرْفِ، وينبني عليه كثيرٌ من مسائلِ الفقهِ في البُيُوعِ والأيْمانِ والوصايا والإقرار.

قُلتُ: ولنا في هذا نقودٌ وشكوكٌ وردودٌ، واللهُ أعلم، ولْيكنْ هذا آخرَ ما أردناه، والحمد لله وحده، تَمَّتْ بحمد الله وعونه وحسنِ توفيقه [٤/ظ].

---

(١) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي ومعه حاشية السعد والجرجاني: ١/ ٧٤.

(٢) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر. ولد بإسنا من صعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ، وكان أبوه حاجبا فعرف به، تبحر في العربية وغلب عليه النحو، تصانيفه: كثيرة جدّا ورزقت الشهرة، فمنها الكافية في النحو والشافية في الصرف، وقد شرحهما كثيرون، توفي في الإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ، يُنظر : وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٨.

(٣) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب عثمان بن عمر بن ابي بكر(ت٦٤٦هـ)، وزارة الأوقاف، العراق،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م:١/ ٣٣.

(٤) يُنظر : الشرح الكبير على المقنع، للمقدسي: ١١/ ٢١٦.

(٥) الرازي: هو مُحَمَّد بن عمر بن الْحسن بن الْحُسَيْن التَّيْمِيّ الْبَكْرِيّ الإِمَام فَخر الدّين، ابْن خطيب الرّيّ الامام المفسر أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الاوائل وعلم الأصول وفي غيرها، أخذ العلم عن كبار علماء عصره، ومنهم والده، حتى برع في علوم شتى واشتهر، ترك مؤلفات كثيرة تدل على غزارة علمه وسعة اطلاعه، يُنظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٨/ ٨١.

(٦) يُنظر : المحصول للرازي: ١٦٣/٥، ٤٠٧.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

المصادر والمراجع

٠- القرآن الكريم .

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابن حيان، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، المحقق: رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢- الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر مُحَمَّد بن سهل البغدادي،المحقق:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط ٣، ١٩٨٨م.

٣- الأصول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن مُحَمَّد بن عربشاه الحنفي عصام الدين (ت: ٩٤٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت. ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤- الأعلام: خير الدين بن محمود بن مُحَمَّد ،الزركليّ الدمشقيّ(ت: ١٣٩٦هـ)،دارالعلم للملايين،ط١٥ ،(٢٠٠٢م).

٥- أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي جمال الدين (ت ٦٤٦هـ)، المحقق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٦- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود كلية الآداب، جامعة الرياض، ١٩٦٩م.

٧- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن ابي بكر(ت٦٤٦هـ)، وزارة الأوقاف، العراق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٨- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد اليمني(ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د ت).

٩- البديع في علم العربية، أبو السعادات، ابن الأثير المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري مجد الدين (ت ٦٠٦هـ)، المحقق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

١٠-التصريح على التوضيح، الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ الأزهري المصري زين الدين (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١١-التعليقات السنية على العقيدة الواسطية، الحريملي فيصل بن عبد العزيز بن فيصل ابن حمد المبارك النجدي (ت ١٣٧٦هـ)، المحقق: عبد الإله بن عثمان الشَّايع، المدينة المنورة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٢-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، أبو مُحَمَّد حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي بدر الدين (ت ٧٤٩هـ)، المحقق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٣-حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) الدسوقي، مُحَمَّد بن عرفة، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، (د ت).

١٤-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: مُحَمَّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط ٢، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

١٥-ديوان امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت ٥٤٥م)، المحقق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٦-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، مُحَمَّد بن مالك بدر الدين مُحَمَّد ابن الإمام جمال الدين (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

١٧–شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، المحقق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١٨–شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ الأزهري المصري (ت ٩٠٥هـ)، بيروت، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

١٩–شرح الرضي على الكافية، الأستراباذي، رضي الدين، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ–١٩٧٨م.

٢٠–الشرح الكبير مع المقنع والإنصاف، بن قدامة المقدسي، أبو الفرج عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أحمد شمس الدين (ت ٦٨٢هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، د. عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، هجر للطباعة، القاهرة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٢١–شرح المفصل، ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُحَمَّد بن علي، أبو البقاء الأسدي الموصلي ابن الصانع موفق الدين (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٢٢–شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله، الطائي الجياني جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحققان: د.عبد الرحمن السيد، د. مُحَمَّد بدوي المختون،القاهرة، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٢٣–شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، المحقق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٩٨٤م.

٢٤–شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي (ت٩٧٢هـ).

٢٥–شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦هـ)، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦ هـ)، المحقق: مُحَمَّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

٢٦–الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: أبو الخير شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد السخاوي (ت سنة: ٩٠٢هـ) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، (د.ت)

٢٧–ضياءالسالك إلى أوضح المسالك، مُحَمَّد عبد العزيزالنجار،مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.

٢٨–طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين تاج الدين (ت٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود مُحَمَّد الطناحي، د. عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، هجر للطباعة، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

٢٩–عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، السبكي، أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي بهاء الدين (ت ٧٧٣هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

٣٠–فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب= حاشية الطيبي على الكشاف، الطيبي الحسين بن عبد الله شرف الدين (ت ٧٤٣هـ)، المحقق: إياد مُحَمَّد الغوج، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

٣١–الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2021-2022)

٣٢-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى،بغداد ،وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية، (١٩٤١م).

٣٣-اللمع في العربية، ابن جني،أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ)،المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية،الكويت،(د ت).

٣٤-المحصول، الرازي أبو عبد الله مُحَمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي فخر الدين خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، المحقق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٥-المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٦-المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي النحوي، المحقق: د. علي جابر، الدار العلمية، عمان، ٢٠٠٢م.

٣٧-معجم المؤلفين، كحالة، عمر رضا، مكتبة المثنى، بيروت، دارإحياء التراث العربي، بيروت، (د ت).

٣٨-معجم ديوان الأدب، الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٩-شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري، وآخرون، دارالفكرالمعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٠-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام، أبو مُحَمَّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف جمال الدين (ت ٧٦١هـ)، المحقق: د.مازن المبارك، مُحَمَّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.

٤١-المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله(ت ٥٣٨هـ)، المحقق:علي بو ملحم، بيروت، ١٩٩٣م.

٤٢-المقتضب، المبرد، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (ت٢٨٥هـ)، المحقق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ت).

٤٣-المقفى الكبير، المقريزي، تقي الدين (ت: ٨٤٥هـ)، المحقق: مُحَمَّد اليعلاوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٤-الملخص في الجدل، الشيرازي (الفيروزآبادي)، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشافعي (ت٤٧٦هـ).

٤٥-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن مُحَمَّد أمين بن مير سليم البغدادي (ت سنة: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول، (١٩٥١م).

٤٦-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (دت).

٤٧-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.

Doi:10.37940/RJIS.2022.1.2.14